الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال

التمهيد

تمثل الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال مبادرة هامة تسعى إلى تعزيز قطاع ريادة الأعمال في الدول العربية. وهي أيضًا استجابة للتحديات التي تواجهها ريادة الأعمال في المنطقة، وتحفيز الابتكار والاستثمار في القطاع الخاص، وتوفير بيئة ملائمة لتنمية المشاريع الناشئة، وتعزيز التعاون بين القطاع العام والخاص، والقدرات الريادية للشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة في الشركات الناشئة.

تعد هذه المقدمة نقطة الانطلاق لفهم أهمية استراتيجية ريادة الأعمال في الدول العربية، بالإضافة إلى تسليط الضوء على المفاهيم الأساسية والتحديات والفرص في بيئة ريادة الأعمال العربية. كما تهدف إلى تحليل البيئة الداخلية والخارجية للمشاريع الريادية وتطوير القدرات الإبداعية والابتكارية في الشركات الناشئة، وكذلك تمويل الشركات الناشئة والمبتكرة في الدول العربية وبناء الشراكات والشبكات الاستراتيجية لدعم ريادة الأعمال.

تعتبر المفاهيم الأساسية لاستراتيجية ريادة الأعمال أمرًا بالغ الأهمية لنجاح المشاريع الناشئة في الوطن العربي. وتشمل هذه المفاهيم المعرفة الواضحة بالهدف الرئيسي للمشروع ورؤيته الاستراتيجية، بالإضافة إلى فهم السوق والمنافسة وكيفية تحقيق التفوق فيها، كما تشمل أيضًا فهم الابتكار والتطوير وكيفية تطبيقهما بشكل فعال في استراتيجية العمل. ويجب أن تكون هناك دراسة جيدة للمخاطر المحتملة وكيفية التعامل معها بشكل فعال، بالإضافة إلى فهم الإدارة المالية وكيفية التخطيط لاستخدام الموارد بكفاءة لضمان نجاح المشروع على المدى الطويل.

وتأتي أهمية الريادة في الاقتصاد العربي كونها تلعب دورًا حاسمًا في تنمية الاقتصاد العربي وتعزيز قدرته التنافسية على المستوى العالمي، حيث تدعم إقامة وازدهار الشركات الناشئة، وتعزز الابتكار، وتدفع بالاقتصاد للأمام، وتحقق متطلبات أطراف الإنتاج الثلاث. كما أنها تساهم في خلق فرص عمل للشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وتعزز الاستدامة الاقتصادية في المنطقة. ولذلك، فإن الاستثمار في تعزيز الريادة في الاقتصاد العربي يمثل خطوة ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة وتوطين الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل.

وتعتبر ريادة الأعمال أحد العوامل الأساسية في تعزيز الاقتصاد العربي وتحقيق التنمية المستدامة، فهي تسهم في خلق فرص عمل جديدة وزيادة الابتكار والتنافسية في السوق، وتعتبر أيضًا وسيلة لتحقيق التنويع الاقتصادي والتخفيف من تأثيرات التقلبات الاقتصادية. لذا فإن الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال تعتبر أمرًا حيويًا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

المستدامة كما تدعم ريادة الأعمال أهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي وضعتها الأمم المتحدة والتي تتكون من 17 هدفًا تسعى إلى تحقيق السلام والازدهار للأجيال الحالية والمستقبلية. ويمكن لريادة الأعمال أن تلعب دورًا حيويًا في تحقيق هذه الأهداف من خلال الابتكار وتقديم حلول مستدامة للتحديات المختلفة.

وتعتبر ريادة الأعمال قوة دافعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تقديم حلول مبتكرة ومستدامة للتحديات العالمية، حيث تختلف التحديات والفرص والبيئة من دولة الى أخرى إضافة الى القوانين والتشريعات والمخاطر وسوق العمل.

في هذا الإطار تأتي هذه الاستراتيجية التي أقرها مؤتمر العمل العربي في دورته 51 لسنة 2025 بالقاهرة /جمهورية مصر العربية ،وحرص مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب على تفعيلها وتوسيع مظلتها لا سيما وأن إعدادها وصياغتها جاء في شكل مجموعة من السياسات والإجراءات المقترحة والتي يمكن لكل دولة الاسترشاد بها عند التخطيط لبرامجها وسياساتها التنموية، بما يشمل ريادة الأعمال ، وفقا لخصوصيتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

أولاً: تشخيص واقع ريادة الأعمال في الدول العربية

تعتبر ريادة الأعمال العربية اليوم تحديًا وفرصة لتحقيق التنمية والازدهار الاقتصادي في المنطقة. وانطلاقًا من تشخيص واقع ريادة الأعمال في الدول العربية، الذي يُعد أمرًا ضروريًا لفهم وتقييم التحديات والفرص المحددة التي تواجهها، تُعرف الأعمال الريادية بأنها عملية إنشاء وتطوير الشركات الناشئة والابتكارات وتنفيذها بغرض تحقيق النجاح المستدام، وتوسيع النطاق، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتواجه ريادة الأعمال في الدول العربية العديد من التحديات مثل ضعف بنية التمويل، وقلة الثقة بالشركات الناشئة، والتحديات القانونية والتشريعية، ومع ذلك، تعد الدول العربية أيضًا زاخرة بالعديد من الفرص التي تدعم ريادة الأعمال، مثل التوسع في السوق العربية، والتنمية التكنولوجية، واستثمارات رأس المال، والتطور الاقتصادي القائم على المعرفة والابتكار.

هذا وتعد ريادة الأعمال مجالًا حيويًا في الدول العربية، حيث تنطوي على إطلاق وإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ومشاريع الأسر المنتجة، وتطوير الأفكار الابتكارية. ويتطلب ذلك النظر في نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات التي تواجهها هذه الدول لتتمكن من اتخاذ التوصيات المناسبة لتعزيز هذا القطاع.

وبالإشارة إلى أن ريادة الأعمال عملية إطلاق وتنظيم الأعمال الجديدة أو تنمية الأعمال الحالية بهدف تحقيق النجاح والاستدامة، يشمل ذلك تطوير الأفكار الابتكارية وتحويلها إلى منتجات أو خدمات تلبي احتياجات السوق. وتتميز ريادة الأعمال بالتخطيط والتنظيم والابتكار والقدرة على تحمل المخاطر، كما أنها عامل حاسم في تعزيز الاقتصاد وتوفير فرص العمل في الدول العربية.

في ذات الإطار يواجه الأشخاص ذوي الإعاقة صعوبات مضاعفة لإيجاد العمل اللائق وفرص لريادة الأعمال رغم أن هناك مشروعات هامة وابتكارات واختراعات ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة، يمكن أن تصبح مشروعات هامة لريادة الأعمال في مختلف المجالات ونوات لمشروعات صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر ومشروعات الأسر المنتجة.

وتعتبر عملية إنشاء وتطوير المبادرات التجارية الجديدة التي تهدف إلى تحويل الأفكار والابتكارات إلى شركات ناشئة ناجحة. وتتضمن هذه العملية عناصر مثل التخطيط الاستراتيجي، واكتشاف الفرص، وإدارة المخاطر، وبناء الشبكات، وتأمين التمويل، وتطوير النماذج التجارية المستدامة. وتعد روح المبادرة، والقدرة على تحمل المخاطر، والابتكار، والتكيف مع التغيير أيضًا جوانب مهمة لنجاح ريادة الأعمال.

ومن منطلق أهمية تحديد تعريف واضح وشامل لمصطلح ريادة الأعمال وأن نماذج الريادة قد تتلقى دعمًا وتحفيزًا من الدول، فأننا نرى أن تعريف ريادة الأعمال يمكن أن يكون أوضح وأشمل **على النحو التالي:**

- تأسيس مشروعات استثمارية جديدة وابتكارية أو تطوير مشروعات قائمة واستغلال نقاط القوة والفرص لتطوير هذه المشروعات .
- ابتكار نظم وممارسات جديدة داخل المشروع من قبل بعض العاملين تحت إشراف مالك المشروع أو مديره لتحسين الأداء الاقتصادي عن طريق الاستغلال الامثل للموارد.
- المبادرة في تصميم وتنظيم المشروعات الجديدة أو القيام بأنشطة فريدة لتلبية احتياجات الأعمال من خلال اكتشاف الفرص واستغلالها بعقلية استباقية وتبني المخاطرة المحسوبة لتحقيق الأرباح من خلال التأكيد على الأبداع .
- إنشاء مشروعات نجحت في معالجة قضايا اجتماعية أو بيئية أو كلتيهما ، ونجحت في تحقيق ربحًا يساوي المستوى السوقي أو يقل عن ويضمن لها الاستدامة.

* * *

التحديات المستقبلية والاتجاهات الصاعدة في ريادة الأعمال:

من بين التحديات المستقبلية في ريادة الأعمال في الدول العربية نذكر منها

1. **التكيف مع التطورات التكنولوجية السريعة والتغيرات في اتجاهات السوق واحتياجات العملاء :**

- مواكبة التحديات الاقتصادية والبيئية والتشريعية التي قد تؤثر على سير عمل الشركات الناشئة.
- تبني الابتكارات التكنولوجية مثل الذكاء الاصطناعي والتحليل الضوئي والحوسبة السحابية
- التفاوت الاقتصادي بين الدول العربية الذي يشكل تحدي في مستوى الأعمال الريادية في الوطن العربي، وخاصة في دولة فلسطين وبعض الدول التي تعاني من أزمات داخلية.

2. **الابتكار وتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي المعلومات جزءًا أساسيًا من مستقبل ريادة الأعمال في الدول العربية:**

- الابتكار الدائم والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات الحديثة.
- تطوير منتجات وخدمات جديدة للتأقلم مع المتغيرات في السوق واحتياجات العملاء.
- تحسين عمليات الإنتاج، وتوفير التكاليف، وزيادة الكفاءة.
- الحماية الإلكترونية والخصوصية في مجال تكنولوجيا المعلومات لضمان سلامة البيانات والمعلومات الحساسة للشركات الناشئة.

3. **تحديات تواجه رواد الأعمال لنجاح بناء وتطوير أعمالهم :**

- مواجهة البيروقراطية والتعليمات والإجراءات الإدارية المعقدة التي تعتبر عقبة رئيسية تعيق عملية إنشاء وتشغيل الشركات الناشئة.
- تحديث التشريعات الضيقة والتعقيدات القانونية التي تجعل تأسيس وإدارة الأعمال أمرًا معقدًا ومكلفًا، مما يعيق جهود الرواد في تحقيق النجاح والاستمرارية في عالم الأعمال.

- تسويق المنتج أو الخدمة : التسويق الفعال للوصول إلى العملاء وزيادة المبيعات.
- المنافسة التي تواجه الأفكار الابتكارية الجديدة والشركات الناشئة في ظل اقتصاديات السوق .

ثانياً: منطلقات الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال

ترتكز الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال على المنطلقات الأساسية لمنظمة العمل العربية، وإطار الحماية الاجتماعية، أهمها دستور وأدبيات وميثاق العمل العربي وتقارير المدير العام للمنظمة، وتوجهات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب ذات الصلة، والتي ركزت على أهمية تعزيز ريادة الأعمال في الدول العربية، وتحقيق التنمية المستدامة.

- وإيماناً بأن العمل حق أساسي من حقوق الإنسان، نصت عليه كل الدساتير والمواثيق العربية والدولية.
- وانطلاقاً من الدستور المؤسس لمنظمة العمل العربية، كمنظمة ثلاثية الأطراف متخصصة تُعنى بشؤون العمل والعمال على الصعيد القومي، والنظام الأساسي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، يهدفان إلى ضمان حقوق الإنسان العربي في حياة حرة كريمة، أساسها العدالة الاجتماعية، وهو ما تم تجسيده في إصدارها لاتفاقيات واستراتيجيات عربية.
- والمادة 27 من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي تشير إلى حقهم في العمل وتأمين بيئة مؤهلة لهم.
- وقرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم (ق.ق: 846 د.ع (32) – ج-2-2023/5/19)، بشأن العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة (2023 – 2032).
- وقرارات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب ذات الصلة بريادة الأعمال ومبادرة العيش باستقلالية.
- والتزاماً بأهداف التنمية المستدامة 2030، خاصة الهدف الثامن منها " النمو الاقتصادي والعمل اللائق ".
- وتنفيذاً لقرار مؤتمر العمل العربي في الدورة (47)، والتي عقدت بالقاهرة خلال الفترة من 5–12 سبتمبر/أيلول 2021 (قرار رقم 1670 م.ع.ع د 47)،

والتي نصت الفقرة الثانية منه علـــى: "تكليف منظمة العمل العربية بإعداد استراتيجية عربية حول ريادة الأعمال وفقًا للمحاور الواردة في تقرير المدير العام" .

- ووفقا لما ورد في تقرير المدير العام في دورته (47) لمؤتمر العمل العربي فإن تعريف ريادة الأعمال الوارد بالتقرير والمتوافق عليه من أطراف الإنتاج الثلاثة المشـــاركين في المؤتمر ،يختزل في المفهوم التالي " هي تلك الطفرة في النشاط الاقتصادي جرّاء قيام فرد أو مجموعة بتنفيذ اختراع أو ابتكار أو إطلاق مشروع يهدف إلى سدّ فجوة أو احتياج مجتمعي ، أو تحقيق قيمة مضـــافة ، أو إحداث طفرة معرفية في المجتمع أو في قطاع منه، وذلك في أي من مجالات الأنشـطة الاقتصـادية ، سـواءً كانت صـناعية أو تجارية أو خدمية ، وكذلك الأنشطة الثقافية ".

- وتماشياً :مع مفهوم ريادة الأعمال الذي اتسع ليشمل ممارسات اجتماعية ، واقتصادية ، وبيئية وثقافية بل وحتى سياسية ، فلم يعد رائد الأعمال فردا مستقلا له أهداف وممارسات شخصية بل أصبح مسؤولا عن كيان مؤثر في المجتمعات ، باعتباره عضوا فاعلا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، فتصبح ريادة الأعمال جزءً من حلم الشعوب في تحقيق حياة كريمة

- وتعزيزاً لأهمية ريادة الأعمال من خلال تقديم تعريف شـــامل وواضـــح لمفهومها في الدول العربية، وتسليط الضـوء على أهمية هذا المجال ودوره في التنمية الاقتصـادية، وكيفية تأثيره على البيئة الاقتصادية والاجتماعية.

- وانطلاقاً من توجهات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بشمول مسألة ريادة الأعمال للأشـخاص ذوي الإعاقة والأسر المنتجة، وكذلك الأنشـطة الحرفية واليدوية فضـلاً عن ريادة الأعمال في المشروعات الزراعية.

- وســـعياً إلى تحقيق أهداف الريادة وما يميزها عن الأعمال التقليدية، وتوضـــيح كيفية تحفيز ودعم رواد الأعمال في تحقيق أهدافهم.

- وإيماناً بالدور الحيوي لريادة الأعمال في الدول العربية، والمتمثل في تعزيز الاقتصاد المحلي وإحداث فرص عمل جديدة، ومســـاهمتها في تحفيز الابتكار وتطوير الصـــناعات المحلية وتحسين مستوى التنافسية على الصعيدين المحلي والدولي.

- وتأكيداً على دور ريادة الأعمال في تعزيز ثقافة التعاون والشراكة بين القطاع العام والخاص،

وبناء جسور التواصل والتعاون بين الشركات الناشئة والمؤسسات الحكومية والمستثمرين، فإن هذا الدور يعزز الاستثمار ويسهم في تطوير البنية التحتية وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.

- واعتبـــــــا راً لأهمية التحديات التي تواجه رواد الأعمال العرب، فإن تحديد عوامل التحفيز والشغف بالعمل والرغبة في التغيير والابتكار، بالإضافة إلى التعليم والتدريب المستمرين، يفترض البحث عن الحلول المناسبة لتعزيز نجاح رواد الأعمال في الدول العربية.

تُشكل هذه المنطلقات الأساس لبناء استراتيجية استرشادية شاملة تهدف إلى إيجاد بيئة ريادية محفّزة في الدول العربية، تدعّم الابتكار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتعزّز دور رواد الأعمال في بناء مستقبل أفضل للمنطقة.

ثالثاً: الرؤية والرسالة والهدف الاستراتيجي

- **الرؤية** : نحو بيئة ريادية متكاملة في الدول العربية تُحفِّز على الابتكار وتدعم رواد الأعمال لتحقيق نمو مستدام.
- **الرســـالة**: تعزيز منظومة ريادة الأعمال في الدول العربية من خلال إرســـاء بيئة محفزة وداعمة، أساسها الشراكة والتعاون بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع التنوع والشمولية نحو اقتصادات مستدامة.
- **الهدف الاستراتيجي: تمكين الرواد العرب وإرساء بيئة ريادية مستدامة قادرة على المنافسة الإقليمية والدولية .**

رابعاً: الأهداف الفرعية ومحاور عمل الاستراتيجية

1. تعزيز البيئة التشريعية والتنظيمية.
2. دعم البنية التحتية والتكنولوجية.
3. تمويل المشاريع الريادية.
4. التعليم والتدريب.
5. تشجيع الابتكار والبحث والتطوير.
6. تمكين الشباب والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة.

7. تعزيز التعاون الإقليمي والدولي.
8. التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية.
9. ترويج ثقافة ريادة الأعمال مع أهمية الأخذ في الاعتبار الفروقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

خامسًا: آليات تنفيذ الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال

تقدم الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال مجموعة من السياسات والتوجيهات للدول العربية للاسترشاد بها في وضع الاستراتيجيات ذات العلاقة في إطار حوكمة شامل يدعم التنسيق والتعاون بين الأطراف المعنية في كل دولة **كما يلي :**

على المستوى الوطنـي:

1. **تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية من خلال:**

- تبسيط الإجراءات القانونية.
- مراجعة وتحديث الإجراءات الإدارية لتسجيل الشركات وتسهيل الحصول على التراخيص اللازمة.
- إنشاء منصات إلكترونية لتسهيل العمليات القانونية وإجراءات التسجيل لرواد الأعمال.
- مراجعة التشريعات وسن القوانين اللازمة من قبل لجنة قانونية تُشكل من خبراء ومختصين في المجال التشريعي لحماية الشركات الناشئة.
- تشكيل لجان حكومية مختصة لمراجعة وتحديث القوانين المتعلقة بريادة الأعمال بشكل دوري.
- تضمين آراء ومقترحات رواد الأعمال والمستثمرين في عملية صياغة التشريعات.
- اشراك القطاع الخاص في تصميم وتنفيذ المبادرات الريادية.
- تخصيص نسبة من المشتريات الحكومية لمشاريع ريادة الأعمال.
- وضع أطر دعم كافية للمشاريع ذات الطابع الاجتماعي إلى جانب تعديل القوانين المتعلقة بحماية الملكية الفكرية.

- انشـاء محـاكم أو دوائـر متخصصـة فـي قضـايا الأعمـال والمشـاريع الريادية لتسريع الفصل في النزاعات.
- دعـم آليـات التحكـيم التجـاري لفـض المنازعـات التجاريـة كآليـة سـريعة وفعالـة للحسم العادل.

2. تعزيز التمويل والاستثمار من خلال:

- إنشـاء صـناديق تمويل حكومية وخاصـة لدعم الشركات الناشئة والمشـاريع الصـغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر ومشروعات الأسر المنتجة.
- تقديم قروض بفوائد ميسّرة وبرامج تمويلية مرنة تناسب احتياجات رواد الأعمال.
- ضمان الشفافية في توزيع الموارد والمنح للمشاريع الريادية.

❖ **إقـرار حوافز ضريبية:**

- تقديم إعفاءات ضريبية وحوافز مالية للمستثمرين الذين يدعمون الشركات الناشئة.
- تصميم برامج تحفيزية للاستثمار في القطاعات الحيوية والابتكارية.
- تقديم الحوافز الضريبية والاعفاءات من (أو تخفيض) الرسوم المفروضة على أنشطة ريادة الأعمال .

3. دعم التعليم والتدريب من خلال:

❖ **مناهج ريادة الأعمال:**

- إدماج مناهج ريادة الأعمال في جميع مستويات التعليم الابتدائي، الثانوي، والجامعي.
- تنظيم مسابقات ومبادرات مدرسية وجامعية لتعزيز التفكير الريادي بين الطلاب.
- جمع آراء رواد الأعمال بشأن التحديات والفرص لتطوير السياسات بشكل مستمر.

❖ **برامج تدريبية:**

- تنظيم ورش عمل وبرامج تدريبية متخصصة لتطوير مهارات ريادة الأعمال لدى الشباب والنساء. والأشخاص ذوي الإعاقة.

- التعاون مع المؤسسات الدولية لتقديم برامج تدريبية متقدمة.

4. تشجيع الابتكار والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي من خلال:

❖ **مراكز الابتكار:**

- إنشاء مراكز وحاضنات الأعمال لدعم الابتكار وتقديم الاستشارات والدعم الفني للشركات الناشئة.
- تعزيز الشراكات بين الجامعات والمراكز البحثية والمعاهد الفنية والشركات الناشئة.
- ربط الأبحاث العلمية باحتياجات رواد الأعمال.
- إنشاء شبكات ربط بين رواد الأعمال والخبراء الدوليين لتقديم المشورة والدعم.

❖ **دعم البحث والتطوير:**

- تخصيص ميزانيات لدعم مشاريع البحث والتطوير.
- تقديم حوافز للشركات التي تستثمر في الابتكار التكنولوجي والذكاء الاصطناعي.

5. تمكين الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة من خلال:

❖ **دعم المشاريع النسائية:**

- تقديم برامج تمويلية وتدريبية مخصصة لدعم ريادة الأعمال بين النساء.والتي تشمل النساء من ذوي الإعاقة.
- توفير حاضنات أعمال مخصصة للمشاريع النسائية.

❖ **تشجيع ريادة الأعمال الشبابية:**

- توفير فرص تمويل وتدريب خاصة بالشباب لتحفيزهم على دخول مجال ريادة الأعمال.
- تنظيم مسابقات ومبادرات لتعزيز ثقافة ريادة الأعمال بين الشباب، والتي يشمل الشباب من ذوي الإعاقة.
- تشجيع الطلاب بالجامعات على إعداد مشاريع تخرج ريادية .

❖ **تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال ريادة الأعمال:**

- تأمين الدعم المادي والمهني للأشخاص ذوي الإعاقة من أصحاب المهن ا8لحرة أو الساعين إلى إنشاء مؤسسات خاصة بهم.
- إعمال حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العيش في المجتمع بخيارات مساوية لخيارات الأخرين وعلى قدم المساواة معهم.

6. تحسين البنية التحتية وذلك من خلال :

❖ **البنية التحتية الرقمية:**

- تحسين وتوسيع البنية التحتية الرقمية لتسهيل الوصول إلى الإنترنت والتكنولوجيا الحديثة.
- دعم مشروعات التحول الرقمي وتوفير خدمات الإنترنت عالية السرعة في المناطق الريفية والنائية.

❖ **البنية التحتية العامة:**

- تطوير وتحسين البنية التحتية العامة مثل النقل والمواصلات لتسهيل حركة البضائع والخدمات.
- توفير بيئة عمل مناسبة من خلال بناء مراكز أعمال مجهزة بكافة الاحتياجات اللوجستية.

7. تعزيز الوعي بثقافة ريادة الأعمال من خلال:

❖ **حملات توعوية:**

- تنظيم حملات توعوية لتثقيف المجتمع لأهمية ريادة الأعمال ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لخلق ثقافة مجتمعية عامة لريادة الأعمال.
- إطلاق مبادرات إعلامية وبرامج تليفزيونية وإذاعية تسلط الضوء على ريادة الأعمال كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة.

❖ **قصص النجاح:**

- تسليط الضوء على قصص نجاح رواد الأعمال المحليين كمصدر إلهام وتحفيز للآخرين.

- تنظيم فعاليات لتكريم رواد الأعمال الناجحين.

8. تشجيع الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية من خلال:

❖ **المشاريع المستدامة:**

- تشجيع ودعم المشاريع التي تركز على التكنولوجيا والزكاء الاصطناعي والابتكار في الحلول المستدامة بيئياً واجتماعياً.
- توفير حوافز مالية للشركات التي تتبنى ممارسات مستدامة.
- ترسيخ مفهوم الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية كجزء من ثقافة ريادة الأعمال.

❖ **المسؤولية الاجتماعية للشركات:**

- تعزيز دور الشركات في تبني ممارسات مسؤولة اجتماعيًا والمساهمة في تنمية المجتمع.
- إطلاق برامج ومبادرات مجتمعية تشجع على المسؤولية الاجتماعية.
- تقديم حوافز للشركات الكبرى لدعم المشاريع الناشئة من خلال الشراكات والتوجيه.
- تنظيم اجتماعات دورية للجان المتخصصة مثل (التعليم ، التمويل ، والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والابتكار) لتنسيق الجهود وتبادل الحلول ووضع خطط طوارئ للتعامل مع هذه التحديات على المستوى الوطني.
- تنظيم زيارات ميدانية دورية لمتابعة التقدم على أرض الواقع.
- دعم المشاريع التي تركز على الاستدامة البيئية والاجتماعية.

9. تحسين الوصول إلى الأسواق من خلال:

❖ **تسهيل التجـارة:**

- إزالة الحواجز التجارية وتسهيل الوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية والدولية.
- توقيع اتفاقيات تجارية بين الدول العربية لدعم التبادل التجاري.
- تأسيس صناديق أو آليات لتمويل وضمان صادرات مشاريع ريادة الأعمال.
- تقديم الدعم للتعرف على فرص الأعمال المتوفرة في الاسواق الخارجية وإجراءات التصدير الى هذه الاسواق.

❖ **منصات التجارة الإلكترونية:**

- دعم وتطوير منصات التجارة الإلكترونية لتسهيل بيع المنتجات والخدمات على نطاق واسع.
- توفير برامج تدريبية للشركات الناشئة حول كيفية الاستفادة من التجارة الإلكترونية.

10. تحسين البيئة الاقتصادية من خلال:

- تنسيق استراتيجية ريادة الاعمال مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية الاقتصادية لكي يخدم كل منهما الأخر.
- وضع البرامج لتنويع الاقتصاد والأنشطة الانتاجية والخدمية لخلق فرص أعمال جديدة لريادة الأعمال.

11. الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال:

- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الابتكار وتطوير الانتاجية .
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في بناء قدرات ومهارات ريادة الأعمال .
- إقامة مشاريع مشتركة بين القطاعين العام والخاص موجهة لتحفيز مشاريع رواد الأعمال.

على المستوى العربي:

1. تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية

- توفير نماذج تشريعية وممارسات قانونية ناجحة للدول الأعضاء لتطبيقها وتبنيها.
- تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية لتعريف الدول الأعضاء بأفضل الممارسات في تحسين البيئة التشريعية.
- رصد تنفيذ التشريعات ذات الصلة بريادة الأعمال وتقييم أثرها على المشاريع الناشئة.
- دعم آليات التحكيم التجاري لفض المنازعات التجارية كآلية سريعة وفعالة للحسم العادل.

2. تعزيز التمويل والاستثمار

- تقديم استشارات للدول الأعضاء حول كيفية تصميم وتطبيق الحوافز الضريبية لجذب المستثمرين.
- وضع اتفاقات شراكة بينية تحفيزية للمشاريع الريادية التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

3. دعم التعليم والتدريب

- تطوير برامج تدريبية إقليمية وتعزيز التبادل التعليمي بين الدول الأعضاء.
- تنظيم مسابقات ومؤتمرات لريادة الأعمال للشباب وعلى أن تشمل الشباب من ذوي الإعاقة، من مختلف الدول الأعضاء.
- إنشاء منصة إلكترونية عربية لريادة الأعمال : تربط بين **رواد الأعمال في جميع الدول العربية من أجل :**
  - تبادل المعرفة وتقديم الدعم الفني.
  - تقديم دورات تدريبية عبر الانترنت لرواد الأعمال .
  - توفير أدلة قانونية ومعلوماتية عن بيئة الأعمال في كل دولة .
  - تعزيز الشراكات بين رواد الأعمال على المستوى الإقليمي والدولي .
  - التسويق الإلكتروني للمنتجات والخدمات التي يقدمها رواد الأعمال .

4. تشجيع الابتكار والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي

- إنشاء شبكة إقليمية لمراكز التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والابتكار وحاضنات الأعمال لدعم التعاون والتبادل بين الدول الأعضاء.
- تقديم جوائز وحوافز للمشاريع الريادية المبتكرة على المستوى الإقليمي.
- تنظيم زيارات ميدانية للدول الأعضاء لمتابعة التقدم على أرض الواقع.
- استطلاع رأي رواد الأعمال وجمع آرائهم بشأن التحديات والفرص لتطوير السياسات بشكل مستمر.

- الاهتمام بالمشاريع الاجتماعية وريادة الأعمال من كافة الجوانب.
- تطوير قوانين التجارة الإلكترونية ، بما يتماشي مع تطور ريادة الأعمال الرقمية ، وتوفير لوائح واضحة حول أمن البيانات وحمية المستهلكين.

5. تمكين الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة

- إطلاق برامج تمويل وتدريب إقليمية مخصصة لدعم ريادة الأعمال بين الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة.
- التأكد من عدالة السياسات وأنها لا تميز فئة ضد أخرى ، وحماية فئات المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة.
- دعم التدريب المهني والتقني للشباب وعلى أن يشمل الشباب من ذوي الإعاقة في مجال ريادة الأعمال.

6. تعزيز الشراكات والتعاون

- تنظيم فعاليات إقليمية تضم رواد الأعمال والمستثمرين وصناع القرار العرب بهدف تعزيز التعاون بين الدول ، وربط المشاريع الناشئة بالمستثمرين لتبادل الخبرات وعرض الابتكارات وتسليط الضوء على قصص النجاح الملهمة .
- تسهيل إقامة شراكات بين الدول الأعضاء والمنظمات الدولية لدعم ريادة الأعمال.
- دعم برامج تبادل لرواد الأعمال : لتبادل الخبرات وبناء العلاقات ،واستقبال خبراء دوليين لتقديم الاستشارات والدعم الفني في المنطقة .
- التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية بهدف جذب الدعم الفني والمالي لتعزيز المشاريع الريادية.

على مستوى منظمة العمل العربية ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب:

يقوم كل من منظمة العمل العربية ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بدور محوري في تعزيز ريادة الأعمال ودعم تنفيذ الاستراتيجيات ذات الصلة في الدول العربية. وفيما يلي أبرز الأدوار التي يمكن أن يقوموا بها **من خلال:**

1. **معايير العمل العربية الداعمة للسياسات والتشريعات الموجهة لريادة الأعمال في الدول العربية:**

- التنسيق بين الدول العربية: تقديم توصيات وإرشادات للدول الأعضاء حول أفضل الممارسات في دعم ريادة الأعمال، وتطوير التشريعات والسياسات التي تحفز على إنشاء المشاريع الريادية.
- مواءمة السياسات: العمل على مواءمة السياسات الاقتصادية مع معايير العمل العربية في الدول العربية لتسهيل التعاون والتكامل الإقليمي.
- إصدار أدوات معيارية جديدة تواكب المتغيــرات في عالم العمل: أصدرت منظمة العمل العربية اتفاقية رقم 20 وتوصية رقم 10 لسنة 2024 والمتعلقتان بأنماط العمل الجديدة.

2. **بناء ودعم قدرات أطراف الإنتاج في العمل الريادي:**

- تنظيم ورش العمل والبـرامج التــدريبية: تقديم دورات تدريبية وبرامج لبناء القدرات للمتدخلين المعنيين بتطوير ريادة الأعمال.
- تبادل الخبـرات: تسهيل تبادل الخبرات والمهارات بين أطراف الإنتاج والجهات ذات الصلة بريادة الأعمال في الدول العربية من خلال تنظيم منتديات وورش عمل مشتركة.
- إصدار تقارير التشغيل بشكل دوري.

3. **دعم السياسات التمويلية الموجهة لريادة الأعمال:**

- تسهيل الوصول إلى التمويل: تقديم الدعم الفني والتقني للدول الأعضاء في تطوير أدوات تمويل مبتكرة تتناسب مع احتياجات رواد الأعمال.

4. **تعزيز التعاون الإقليمي والدولي:**

- التكامل الإقليمي :دعم إنشاء منصات تعاونية بين الدول العربية لتبادل الموارد والخبرات في مجال ريادة الأعمال، وتحفيز التكامل الاقتصادي الإقليمي.
- الشراكات الدولية :تسهيل التواصل بين الرياديين العرب ونظرائهم في الدول الأخرى، ودعم الشراكات الاستراتيجية التي تفتح أسواقًا جديدة أمام المشاريع العربية.

بتنفيذ هذه الاستراتيجية، يمكن تعزيز بيئة ريادية مزدهرة في الدول العربية، تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وخلق فرص عمل جديدة وتحفيز الابتكار في المنطقة، وتحقق متطلبات أطراف الإنتاج الثلاث .

سادساً: استراتيجيات التسويق والتوزيع للشركات الناشئة

تعتبر استراتيجيات التسويق والتوزيع جزءًا حيويًا من نجاح الشركات الناشئة في الوطن العربي، حيث تشمل هذه الاستراتيجيات التعرف على السوق المستهدف وتحليل احتياجاته واهتماماته، كما تشمل تحديد القنوات المناسبة للتسويق والتوزيع لضمان وصول المنتج أو الخدمة إلى العملاء المحتملين بطريقة فعالة. يتضمن ذلك استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والتسويق الرقمي بشكل فعّال للترويج للعلامة التجارية وجذب العملاء، بالإضافة إلى ذلك، من المهم النظر في استراتيجيات التسعير والتخفيضات والعروض الخاصة التي تساهم في جذب العملاء وزيادة المبيعات من خلال تبني ما يلي:

أ. استـــراتيجيات التمويل وجذب الاستثمارات لمشاريع الأعمال:

تعتبر استراتيجيات التمويل وجذب الاستثمارات أمراً حيوياً لنجاح مشاريع الأعمال في الوطن العربي، وعلى رواد الأعمال البحث عن مصـادر تمويل متنوعة تشـمل التمويل الذاتي والقروض البنكية ورأس المال الاســتثماري. كما يجب وضــع خطط مالية محكمة وتقديم دراســات جدوى متكاملة لجذب المســتثمرين والشــركاء المحتملين. من المهم أيضــاً البحث عن الدعم الحكومي والمشــاركة في برامج الدعم المالي التي تعزز تطوير المشــاريع. يجب أن تكون اســتراتيجيات التمويل متنوعة ومرنة لضمان استمرارية تمويل المشروع وتحقيق النجاح المستدام.

ب. تكنولوجيا المعلومات ودورها في تعزيز ريادة الأعمال:

تلعب تكنولوجيا المعلومات دورًا حيويًا في تعزيز ريادة الأعمال في الدول العربية، حيث تســاهم في تحســين كفاءة العمل، وربط الشــركات الناشــئة بالأســواق العالمية، وتوفير البيانات الضـرورية لاتخاذ القرارات الاسـتراتيجية، بالإضـافة إلى ذلك، تسـاعد تكنولوجيا المعلومات في تبسيط العمليات الإدارية وتقليل التكاليف الإدارية، وتسهيل التواصل بين فرق العمل. ومن خلال اسـتخدام التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصـطناعي والتحليلات الضـخمة، يمكن لرواد الأعمال استغلال البيانات لتحسين منتجاتهم وخدماتهم بشكل مستمر وفعال.

ج. الابتكار والبحث والتطوير في سياق ريادة الأعمال:

يعتبر الابتكار والبحث والتطوير أساسيين في سياق ريادة الأعمال، حيث يساهم الابتكار في تطوير المنتجات والخدمات الجديدة وزيادة قدرة الشركة على التنافسية. كما يساهم في خلق فرص جديدة وتحسين العمليات الحالية. أما البحث والتطوير، فهما يساهمان في تحسين الجودة والكفاءة، وتطوير تقنيات وعمليات جديدة. يجب على رواد الأعمال العرب أن يكونوا حذرين في استخدام الابتكار والبحث والتطوير في إطار استراتيجياتهم، مع التركيز على تلبية الاحتياجات الفعلية للسوق وتحقيق الاستدامة.

د. دراسات الحالة في ريادة الأعمال العربية:

تعد دراسات الحالة في ريادة الأعمال العربية وسيلة مؤثرة لتوضيح التحديات والنجاحات التي يمر بها رواد الأعمال. تحتوي هذه الدراسات على تفاصيل واقعية حول التجارب الفردية في مجال ريادة الأعمال والعوامل المؤثرة في نجاحها أو فشلها. من خلال دراسات الحالة يمكن استخلاص الدروس والتوجيهات القيمة للرياديين الجدد، كما يمكن إلهامهم بأمثلة ناجحة تعزز ثقتهم في إمكانية تحقيق النجاح في مشاريعهم الخاصة.

ه. التطورات الحديثة والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والابتكار في ريادة الأعمال العربية:

تشكل التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي دورًا حيويًا في دفع عجلة الابتكار والنمو الاقتصادي والاجتماعي، حيث اتجه رواد الأعمال العرب نحو استخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي الحديثة في تحسين عمليات الإنتاج، وتحسين خدماتهم، وتوسيع مدى وصولهم إلى الأسواق الجديدة. كما باتت عمليات التسويق والتواصل تعتمد بشكل كبير على الابتكار التكنولوجي والذكاء الاصطناعي، مما أدى إلى تغيير كبير في وسائل الترويج والتسويق للمنتجات والخدمات.

و. الشراكات والتعاون الدولي:

بناء الشراكات والتعاون الدولي لتعزيز ريادة الأعمال العربية تعد أحد العناصر الأساسية في تعزيز ريادة الأعمال، حيث تساهم في نقل المعرفة والتكنولوجيا الحديثة إلى الدلو العربية، وتوفير الفرص للمشروعات الناشئة للتوسع والنمو عبر الحدود. كما تساعد الشراكات الدولية على تبادل الخبرات وتقديم الدعم المالي والفني للرواد العرب لتجاوز التحديات وتحقيق النجاح في مجال ريادة الأعمال، وبالتالي، فإن تعزيز الشراكات والتعاون الدولي يساهم في بناء بيئة أكثر ازدهارًا لتحقيق اقتصاديات قوية ومستدامة في المنطقة.

ز. المؤسسات الدولية والشراكات الإقليمية:

تلعب هذه المؤسسات دوراً حيوياً في دعم ريادة الأعمال العربية، حيث تقدم الدعم المالي والفني للمشروعات الناشئة وتوفر الفرص للتوسع والتطوير، وتنظيم الفعاليات والمنتديات التي تجمع رواد الأعمال العرب مع المستثمرين والمختصين الدوليين لتبادل الخبرات وتوسيع شبكات العمل والشراكات. بالإضافة إلى ذلك، فهي تعمل على تشجيع التعاون بين الدول العربية وتعزيز التكامل الاقتصادي والاجتماعي والابتكار في المنطقة، مما يعزز فرص نجاح رواد الأعمال العرب وتطوير قدراتهم للمنافسة على الصعيدين المحلي والدولي.

ح. التطلعات المستقبلية لتطوير ريادة الأعمال العربية:

يتبنى توصيات محددة تهدف إلى تعزيز بيئة الأعمال وتشريعات داعمة للمبادرة الريادية، وذلك من خلال تحسين القوانين والسياسات التشريعية المتعلقة بتأسيس وتشغيل الشركات، وتسهيل الإجراءات الإدارية والبيروقراطية للرياديين. كما يجب أيضًا تحفيز ودعم التحول الرقمي وتبني التكنولوجيا في الأعمال الناشئة، وتوفير التمويل والدعم المالي للمشاريع الريادية. وعلاوة على ذلك، ينبغي تعزيز التعاون مع الجهات الحكومية والمؤسسات الخاصة لتحسين بيئة الأعمال التي تشجع على الابتكار والاستثمار في الريادة.

سابعاً: ضمان الاستدامة للشركات الناشئة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تعد استدامة الشركات الناشئة أمرًا حيويًا في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، حيث تلعب هذه الشركات دورًا مهمًا في إحداث الوظائف وزيادة القيمة المضافة. يتعين على الشركات الناشئة تبني استراتيجيات الاستدامة التي تدعم النمو الاقتصادي والاجتماعي على المدى الطويل، وتساهم في:

1. تطوير المهارات والقدرات الريادية من خلال:

- دمج التعليم الريادي في المناهج الدراسية في جميع المراحل التعليمية.
- تقديم برامج تدريبية وورش عمل متخصصة لتطوير مهارات ريادة الأعمال والتكنولوجيا والذكاء الإصطناعي والابتكار.

2. دعم وتحفيز الابتكار التكنولوجي والذكاء الاصطناعي من خلال:

- دعم البحث والتطوير في القطاعات التكنولوجية الواعدة.

- إنشـــاء حاضـــنات أعمال ومراكز تكنولوجية لاحتضـــان الأفكار الإبداعية وتحويلها إلى مشاريع ناجحة.

3. ضمان الاستدامة المالية من خلال:

- تنويع مصادر التمويل الموجه لدعم الشركات الناشئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغير ومشروعات الأسر المنتجة.
- تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتمويل المشاريع الريادية.

4. الممارسات الجيدة في ريادة الأعمال العربية من خلال:

- تطوير مهارات القيادة والابتكار.
- تعزيز القدرة على التكيف مع التحديات والتغييرات السريعة في السوق.
- تشجيع روح المبادرة والإبداع من الجوانب الرئيسية في النماذج الناجحة.
- تلعب الشـراكات الفعّالة بين الأكاديميات والمؤسـسـات البحثية دوراً حيوياً في تقديم الدعم والموارد للرياديين.

ثامناً: المستهدفون

تســـتهدف الاســـتراتيجية العربية لريادة الأعمال جميع الشـــركاء الاجتماعيين وأصـــحاب القرار(حكومات ،أصـحاب عمل، وعمال) و المؤسـسـات المعنية بريادة الأعمال ،ورواد الأعمال ،والبرلمانيين، والإعلاميين والفاعلين الاقتصـاديين والاجتماعيين والباحثين والخبراء في مجالات التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية وقضـــايا العمل ومكونات المجتمع المدني (الجمعيات التنموية، الجمعيات الإنتاجية القطاعية ....).

تاسعاً : آليات تقييم ومتابعة الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال

أ. التقييم والمتابعة

تعد مرحلة التقييم والمتابعة واحدة من الخطوات الحيوية في تقييم نجاح الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال و يتطلب ذلك:

- القيام بتحليل دقيق لأداء الاستراتيجية ودراسة نتائجها وتأثيراتها على مجال ريادة الأعمال في الدول العربية.

- استخدام أدوات ومؤشرات الأداء المحددة مسبقًا، والتـي تمكن من قياس نجاح الاستراتيجية وتحديد ما إذا كانت قد حقّقت الأهداف المحددة لها أم لا.
- المتابعة والتقييم من العناصر الأساسية في استراتيجية ريادة الأعمال، حيث تساهم بشكل كبيـــــر في تحقيق أهداف الشـركات الناشـئة وتحديد مدى تقدمها ونجاحها. تتضـمن هذه الآليات عدة مراحل منها وضــع المعايير والمؤشــرات الرئيســية للأداء ومتابعتها بشــكل دوري.
- القيام بعمليات التقييم والمراجعة الدورية للأهداف والخطط لضمان تحقيقها بشكل فعال، و يتوجب تحديد الأدوات المناسـبة لمتابعة أداء الشـركات الناشـئة، مثل تقارير الأداء المالي وتحليل البيانات ورصـــد التقدم نحو الأهداف، والتحولات في ســـوق العمل وغيرها من العوامل المؤثرة على أداء الشركة.

ب. مؤشرات الأداء وكيفية تقييمها تشمل مؤشرات الأداء عدة عناصر تقييمية مثل:

- **ال**إيرادات والأرباح، نسبة النمو والتوسع، مدى رضا العملاء والتحسينات في جودة المنتج أو الخدمة.
- تقييم هذه المؤشرات بشكل دوري ومنتظم لقياس الأداء ومـراقبته.
- استخدام مؤشرات زمنية لتقييم سرعة تحقيق النتائج وتطور الأداء مع مرور الزمن، وهذا من شأنه أن يساعد في اتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الأداء وضمان نجاح الاستراتيجية.

ج. أدوات مـــــراقبة أداء الشركات الناشئة تشمل الأدوات المستخدمة في مراقبة أداء الشركات الناشئة عدة عناصر أساسية:

- مؤشرات الأداء الرئيسية (KPI's) التـي تساهم في قياس وتحليل الأداء وتحديد التقدم نحو الأهداف المحددة.
- أدوات تحليل البيانات وإعداد تقارير دورية توضـح الوضـع المالي والإنتاجي والتسـويقي للشركات.
- استخدام أدوات لرصد التغيرات في سوق العمل وتقدير تأثيرها على الأداء.
- وضـــع نظم متابعة دورية ومســـتمرة لضـــمان اســـتمرارية تحقيق الأهداف والتكيف مع التحديات والتغيرات الخارجية.

د. تقييم الأداء

- تقديم الدعم للدول الأعضـــاء في تقييم تنفيذ اســـتراتيجيات ريادة الأعمال الوطنية، وتقديم توصيات لتحسين الأداء وضمان تحقيق الأهداف المحددة.
- اجراء تقييم شامل للاستراتيجية كل 3 سنوات لتحديد نقاط القوة والضعف.

ه. إعداد التقـاريـــر الدورية

- جمع البيانات وتحليلها وإعداد تقارير دورية حول حالة ريادة الأعمال في الدول العربية، مما يساعد على توجيه السياسات المستقبلية.

مــن خــلال هــذه الأدوار، تســاهم منظمــة العمــل العربيــة بالتعــاون مــع مجلــس وزراء الشــؤون الاجتماعيــة العــرب فــي تحقيــق بيئــة ريادیــة مزدهــرة ومســتدامة فــي الــدول العربيــة، ممــا يعــزز التنميــة الاقتصــادية والاجتماعيــة فــي المنطقــة ويعــزز جميــع متطلبــات أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية.

* * *